عام

مسؤول كويتي: تقرير التنمية العربية الاخيرة تتويج للعمل البحثي بين الكويت ومصر

LOC16:52 GMT 13:52 | 05/12/2021

مدير المعهد العربي للتخطيط بالكويت الدكتور بدر مال الله

القاهرة - 5 - 12 (كونا) -- قال مدير المعهد العربي للتخطيط بالكويت الدكتور بدر مال الله اليوم الاحد إن الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية الصادر عن المعهد بعنوان (مديونية الدول العربية : الواقع والمخاطر وسبل المواجهة) يأتي تتويجا للعمل البحثي المشترك بين الكويت ومصر.

وأضاف الدكتور مال الله لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش حفل اطلاق التقرير ان جهود الباحثين وهيئة التحرير في إعداد التقرير اسهمت في تقديم تحليل شامل وعميق لمختلف الجوانب المتعلقة بقضية الدين العام في الدول العربية وهيكله وقدرة الدول العربية على تحمل أعبائه مشيرا الى احتواء الاصدار على مقترحات وحلول عملية تراعي الخصائص والتفاوتات القائمة بين الدول العربية.

وأوضح أن الحلول والمعالجات تضمن مجالات الاصلاح الاقتصادي المعزز للنمو والسياسات المالية وإصلاح الادارة المالية وحوكمة إدارة الدين بالاضافة الى تطوير الأسواق والمؤسسات المالية مبينا ان نجاح الحلول "يبقى رهنا" بفعالية دور الحكومات والاطر التشريعية والمؤسسية في الدول العربية لتوفير متطلبات تنفيذها.

وأكد الدكتور مال الله أهمية الاصدار الخامس من تقرير التنمية العربية لتناوله أهم قضايا التنمية الحالية في الدول العربية بالنظر الى واقع ومخاطر المديونية فيها وما يتطلبه من حلول ومعالجات مستدامة في ظل الترتيبات الجديدة للاقتصاد العالمي.

وأعرب عن تقديره لاستمرار التعاون المثمر والبناء بين المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي والتحضير للاصدار السادس حول النمو الاقتصادي في الدول العربية ليمثل نواة للتعاون الفعال بين المؤسسات العربية المعنية بقضايا التنمية في الدول العربية.

وشارك في حفل اطلاق التقرير نائب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية المصري الدكتور أحمد كمالي ورئيس معهد التخطيط القومي بمصر الدكتور علاء زهران. (النهاية) م ش / م ع ا

اقتصاد

تقرير عربي يؤكد أهمية تطوير المؤسسات المالية العربية لعلاج مشكلة المديونية

LOC18:06 GMT 15:06 | 05/12/2021

القاهرة - 5 - 12 (كونا) -- أكد تقرير التنمية العربية تحت عنوان (مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة) أهمية تطوير الأسواق والمؤسسات المالية في الدول العربية كمدخل لعلاج مستدام لمشكلة المديونية.

وتناول الإصدار الخامس للتقرير الذي تم إطلاقه اليوم الأحد بتعاون مشترك بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بمصر سبل التصدي بالرصد والتحليل للاشكالية المهمة التي تواجه معظم الدول العربية والممثلة في تنامي حجم ومخاطر مديونيتها.

وبحث التقرير كذلك تحليل الأسباب التي أدت إلى تلك المشكلة تمهيدا لطرح سياسات المعالجة وتأمين استدامة مالية أعلى وحيز مالي أكثر اتساعا في الدول العربية يسهم بدوره في تسريع مسار تنميتها وتطورها الاقتصادي.

وأشار التقرير الى ما دالته قضية المديونية من اهتمام واسع في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لارتباطها بالأزمات الاقتصادية الخانقة التي ضربت دول أمريكا اللاتينية بالأساس وبعض الدول النامية الأخرى.

ولفت الى ظهور مبادرات دولية عدة مع تفاقم أزمة مديونية الدول النامية لتخفيف عبئها عن اقتصادات هذه الدول تراوحت من برامج إعادة الجدولة تحت رعاية (نادي باريس) الى مبادرات إلغاء الدين وخفضه خاصة للدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وأوضح أنه بهذا الصدد كانت هذه المبادرات مشروطة بإجراء اصلاحات هيكلية برعاية صندوق النقد الدولي مبينا أن غالبية الدول حققت استدامة مديونيتها من الناحية المالية لكن بتكاليف باهظة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبين التقرير ان اشكالية المديونيات برزت مرة أخرى اليوم بالنظر الى الزيادات المهمة في حجم الديون الخارجية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء منذ الأزمة المالية لعام 2008 التي تسببت في تراجع مستويات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الخارجية والعون الانمائي وزيادة تقلب أسعار المواد الأولية.

وأوضح أن حجم الدين الخارجي للدول النامية بلغ حوال 7ر8 تريليونات دولار عام 2018 وهو ما يعادل زيادة تقدر بأكثر من 80 في المئة منذ عام 2009 مؤكدا أنه على الرغم من صغر حجم مديونية الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فأنها تشكل اليوم مخاطر متعاظمة للعديد منها.

واكد ان غالبية الدول العربية تقع اليوم ضمن هذه الصورة العامة بخاصة في الدول العربية غير النفطية والتي تزايد فيها مخزون الدين الخارجي بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير مدفوعا بعجز الموازنات وعدم استقرار الأسعار في الأسواق العالمية وزيادة الانفتاح على السوق العالمية وضعف معدلات النمو وعدم كفاية دور القطاع الخاص والاستثمار المحلي فيها.

واوضح في هذا السياق ان التحديات التنموية التي تواجهها معظم الدول العربية خصوصا مع الآثار الناتجة عن فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19) وعلى رأسها ضعف النمو وما ترتب عنه من فقر وبطالة بالإضافة الى الأعباء الاضافية على المجالات النوعية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والقضايا البيئية والتي تندرج ضمن اجندة أهداف التنمية المستدامة 2030.

وأفاد بأن الفجوة التمويلية تبدو في اتساع مستمر مقابل العجز عن تعبئة الايرادات والمدخرات والاستثمارات المحلية بفعالية وهو ما قد يدفع هذه الدول نحو المزيد من الاستدانة داخليا وخارجيا في المستقبل .

وتابع أن هذه الاعتبارات تضع القضايا المرتبطة بحجم الدين الخارجي بالأساس وادارته واستدامته في صدارة اهتمامات صناع القرار والمختصين في الدول العربية مما يملي ضرورة التحليل المعمق لواقع هذه المديونيات وخصائصها وما يرتبط به من مخاطر في ظل ترتيبات الاقتصاد العالمي.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية وحتى عام 2019 أشار التقرير الى ازدياد حجم المديونية العالمية على مستوى القطاعات الاقتصادية في العقد الأخير ليسجل 255 تريليون دولار أي بما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الاجمالي العالمي للعام نفسه.

وفي هذا اللطار ناقش التقرير القضية المتعلقة بتحليل هيكل وآثار المديونية بالنسبة للدول العربية مبينا أن اجمالي الدين العام في الدول العربية ارتفع من 522 مليار دولار في عام 2005 الى 1141 مليار دولار في عام 2018.

واستعرض دواعي الاستدانة في الدول العربية سواء كانت تتعلق بعوامل واختلالات هيكلية داخلية وخارجية في بنية اقتصادات الدول العربية ذاتها أو بأسباب أخرى طارئة كالتوترات السياسية والتطورات الاقتصادية العالمية وغيرها من العوامل لا سيما تلك التي تلت اندلاع الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وحتى الآن.

ويتناول التقرير في محاوره قدرة الدول العربية على تحمل أعباء المديونيات و(السيناريوهات) المستقبلية لإيقاف توسعها لا سيما في الدول غير النفطية مع ابتكار السبل لتسوية تلك الديون عن طريق اتخاذ الحلول المستدامة كالإصلاح الاداري والهيكلي وإنعاش السياسة المالية عن طريق اتباع السياسات التقشفية وردم الهوة بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتنسجم مع أسواق العمل المحلية من أجل وضع حد لنمو الدين العام. (النهاية) م ش / ا س م / ف ا س

تشكيل اتحاد يضم الدول العربية ومركزاً للبحوث يهتم بالطاقة الحيوية ونشر الوعي

متحدثة للزميلة ناهد إمام

د. حنيفة البلوشية

نتيجة إقدامها
المؤتمر الأول من
ك المجال على
ربي.
ن الهدف من
ر كان إعادة
ر في الطاقة
تبارها عنصرا
ي مجتمعاتنا
فعل لقد لاقى
جاحا كبيرين
من مختلف
ي الخروج من
التي تعيشها
المجال، حيث
الانفتاح على

م المقومات
ى بالطاقة
ى الحياة
الت د. نيرمين
جة إلى المبادرة

والإرادة من كل فئات المجتمع والمتخصصين في هذا المجال.

وقالت د. نيرمين الفرج إن المشكلة الأساسية تكمن في خلط بعض الحكومات الطاقة الحيوية بالتنمية البشرية، مما يقلل من الاهتمام بها ويزيد من أعبائها، ولذا هناك الحاجة إلى فصلها لتصبح موضوعا مهما وقائما بذاته.

وردا على سؤال حول استخدام الطاقة الحيوية في الدول العربية مقارنة بالدول الأجنبية، قالت د. نيرمين ان هناك اختلاف ثقافات، والدول العربية ثقافاتها أعلى في ذلك المجال، والأساس في العادات والتقاليد والحضارات، مشيرة إلى الحضارة المصرية، وأن أساس القدماء المصريين هو الطاقة الحيوية التي كانوا يستخدمونها في كل مناحي الحياة، ولكن رغم ذلك فإن الغرب أسرع في التطبيق واستغلال تلك الطاقة.

واختتمت تصريحاتها، قائلة: «لابد نفخر بأن لدينا الطاقة الحيوية بالفطرة، ولا ينقصنا سوى زيادة الوعي بأهميتها».

هذا، وفي تصريحات خاصة لـ«الأنباء» على هامش المؤتمر أكدت الاخصائية النفسية من سلطنة عمان د. حنيفة البلوشية أن الطاقة الحيوية في الحياة تبدأ من الجنين بحيث تتحول الطاقة من الام إلى الجنين بالفطرة، كما ان الجنين ينمو ويتأثر داخل رحم الأم من خلال تلك الذبذات التي تعكس أفكارها ومشاعرها.

وكشفت عن أهمية الطاقة الحيوية بدرجة عالية في المنطقة العربية وفي كل مجالات الحياة والعمل.

وقالت د. حنيفة إن استخدام الطاقة الحيوية في دول المنطقة العربية أقل من مثيلاتها في الدول الأجنبية تقريبا في الترتيب الخامس، نتيجة عدم التركيز عليها، مشيرة إلى أن هناك خطوات بدأت ملموسة وخاصة في العلاج والتي زاد انتشارها مؤخرا بصورة كبيرة.

وقالت إن سبب تقدم الغرب هو استمرارهم في البحوث والمعامل والتي كان العرب سباقين فيها، ولكن تراجعوا بسبب الظروف التي تمر بها العديد من دول المنطقة.

وطالبت د. حنيفة بتكوين اتحاد يضم الدول العربية جميعا ومركزا للبحوث يهتم بالطاقة الحيوية والعمل على نشر الوعي بأهمية الطاقة الحيوية منذ السنوات الدراسية الأولى للتعليم للأطفال..من خلال القطاع الخاص والمجتمع المدني وليس الحكومات المكبلة بمزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة واستنكار الكويت للهجوم الإرهابي الذي وقع على قرية خضر جيجه في جمهورية العراق الشقيق، والذي أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الأشخاص.

وشددت الوزارة في بيان لها على موقف الكويت المبدئي والثابت المناهض للعنف والإرهاب، مؤكدة تضامنها مع العراق الشقيق وتأييده فيما يتخذ من إجراءات للحفاظ على أمنه واستقراره.

وعبرت عن خالص التعازي وصادق المواساة إلى حكومة وشعب جمهورية العراق ولذوي الضحايا وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.

مال الله: تقرير التنمية العربية الأخير تتويج للعمل البحثي بين الكويت ومصر

د. بدر مال الله

أكد مدير المعهد العربي للتخطيط بالكويت د. بدر مال الله أن الإصدار الخامس لتقرير التنمية العربية الصادر عن المعهد بعنوان «مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة» يأتي تتويجا للعمل البحثي المشترك بين الكويت ومصر. وأضاف د. مال الله لـ«كونا» على هامش حفل إطلاق التقرير ان جهود الباحثين وهيئة التحرير في إعداد التقرير اسهمت في تقديم تحليل شامل وعميق لمختلف الجوانب المتعلقة بقضية الدين العام في الدول العربية وهيكله وقدرة الدول العربية على تحمل أعبائه، مشيرا الى احتواء الاصدار على مقترحات وحلول عملية تراعي الخصائص والتفاوتات القائمة بين الدول العربية. وأوضح أن الحلول والمعالجات تضمن مجالات الاصلاح الاقتصادي المعزز للنمو والسياسات المالية وإصلاح الادارة المالية وحوكمة إدارة الدين، بالاضافة الى تطوير الأسواق والمؤسسات المالية، مبينا ان نجاح الحلول «يبقى رهنا» بفاعلية دور الحكومات والأطر التشريعية والمؤسسية في الدول العربية لتوفير متطلبات تنفيذها. وأكد د. مال الله أهمية الاصدار الخامس من تقرير التنمية العربية لتناوله أهم قضايا التنمية الحالية في الدول العربية، بالنظر الى واقع ومخاطر المديونية فيها، وما يتطلبه من حلول ومعالجات مستدامة في ظل الترتيبات الجديدة للاقتصاد العالمي. وأعرب عن تقديره لاستمرار التعاون المثمر والبناء بين المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي والتحضير للاصدار السادس حول النمو الاقتصادي في الدول العربية ليمثل نواة للتعاون الفعال بين المؤسسات العربية المعنية بقضايا التنمية في الدول العربية. وشارك في حفل إطلاق التقرير نائب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية المصري د. أحمد كمالي ورئيس معهد التخطيط القومي بمصر د. علاء زهران.